

## المقاربة التنموية للاقتصاد الأخضر في الجزائر: أي دور للمجتمع المدني؟

The development approach to the green economy in Algeria:  
What role does civil society have?سهام زروال<sup>1</sup>، عمراني كربوسة<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، sihem.zeroual@univ-biskra.dz<sup>2</sup> جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، amrani.kerboussa@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2024/12/19

تاريخ القبول: 2024/12/10

تاريخ الاستلام: 2024/10/02

**Abstract:**

The development approach of the green economy is a comprehensive solution to achieve sustainable development, taking into account environmental protection and effective use of resources. The importance of this approach is highlighted in Algeria in light of the environmental and economic challenges facing the country ... Algeria has worked to develop policies and legislation to support the trend towards a green economy and the establishment of partnerships with societal forces such as civil society, given its pivotal role in protecting the environment.

**Key words:** Green economy, Civil society, Algeria.

**المخلص:**

تعد المقاربة التنموية للاقتصاد الأخضر حلا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة واستخدام الموارد بشكل فعال، وتبرز أهمية هذا النهج في الجزائر في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجهها. وقد عملت الجزائر على تطوير سياسات وتشريعات لدعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وإقامة شركات مع القوى المجتمعية على غرار المجتمع المدني نظرا لدوره المحوري في حماية البيئة.

**كلمات مفتاحية:** الاقتصاد الأخضر، المجتمع المدني، الجزائر.

المؤلف المرسل: سهام زروال، الإيميل: sihem.zeroual@univ-biskra.dz

## 1. مقدمة:

يواجه العالم اليوم تحديات بيئية عالمية عديدة ناتجة عن الأنشطة الاقتصادية التي تمت من أجل زيادة النمو الاقتصادي كمقاربة تقوم على النمو أولا والتنظيف لاحقا والتي تؤدي الى زيادة استخدام الموارد الطبيعية بشكل اكبر من إنتاجها نتيجة الاعتماد على الاقتصاد البيئي، والتي نجم عنها مخاطر بيئية على غرار التغير المناخي، تلوث الهواء، فقدان التنوع البيولوجي، والذي يؤثر بشكل كبير على النظم الايكولوجية والمجتمعات خاصة فئة الفقراء الذين يعتمدون في غالبية معيشتهم على الزراعة، الرعي والبيئة بشكل مباشر، مما نجم عنه استفحال ظاهرة الفقر وانعكاس ذلك على عملية التنمية المستدامة لذلك بات من الضروري تبني مقاربة تنموية فعالة تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة فيما يعرف بالاقتصاد الأخضر لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية وقوية ومستدامة.

وقد شرعت العديد من الدول والحكومات في تطبيق الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة متبعة في ذلك سياسات وأدوات عديدة ( قانونية-سياسية- مالية-اقتصادية...) لدعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وفتح المجال للقوى المجتمعية ممثلة في الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة من أجل التعاون في تحديد الأولويات وتنفيذ السياسات والمشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي سبل وآليات التحول للاقتصاد الأخضر في الجزائر؟ وإلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في التوعية بمدى أهمية الاقتصاد الأخضر؟

## 2. الاقتصاد الأخضر مقارنة مفاهيمية:

### 1.2 مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يمثل الاقتصاد الأخضر نهجا جديدا في التنمية الاقتصادية يهدف الى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة، يعتمد على تطبيق استراتيجيات وسياسات تعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر عبر الزمن مع تغييرات الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة .

## المقاربة التنموية للاقتصاد الأخضر في الجزائر: أي دور للمجتمع المدني؟

يعرف الاقتصاد الأخضر وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP على أنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية". (Ait Bara & Baar, 2014, p. 04)

وأشارت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أن الاقتصاد الأخضر هو نمط من أنماط النمو الاقتصادي يضمن تواصل واستمرار الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية، ولأجل ذلك يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار مما يدعم النمو وبتيح فرصا اقتصادية جديدة. (Ait Bara & Baar, 2014)

يعرف الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي يهدف إلى التقليل من المخاطر البيئية والندرة الايكولوجية لأجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة بدون تدهور البيئة. كما يقدم على أنه معاكس للاقتصاد البني القائم على استعمال الوقود الأحفوري والمصادر الغير متجددة وتحويل الإنتاج باستخدام وسائل جديدة قائمة على الطاقة الخضراء الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري. (Sulich , 2021, p. 6862)

وفي هذا الجدول سنبين مقارنة بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البني:

**الجدول 1: مقارنة بين الاقتصاد الأخضر و الاقتصاد البني**

| الاقتصاد الأخضر                                          | الاقتصاد البني                                            |
|----------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|
| فصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الموارد الطبيعية الطبيعية | نمو إقتصادي لا محدود                                      |
| الموارد الطاقوية المتجددة                                | الموارد الطاقوية غير المتجددة                             |
| كفاءة الطاقة                                             | الإستهلاك الواسع للموارد الطبيعية (كثافة الطاقة والموارد) |
| الإنتاج النظيف                                           | الانبعاثات الدافئة                                        |
| حماية التنوع البيولوجي                                   | تدمير التنوع البيولوجي                                    |
| العدالة بين الأجيال والأقاليم                            | إنعدام المساواة الاجتماعية                                |

|                                                        |                                                |
|--------------------------------------------------------|------------------------------------------------|
| الإستهلاك المفرط                                       | الإستهلاك المستدام                             |
| غياب المسؤولية الاجتماعية<br>لرجال الأعمال والمستثمرين | المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال والمستثمرين |
| فقدان الثقة الاجتماعية                                 | زيادة الثقة الاجتماعية                         |

**Source:** (Sulich , 2021, p. 6862)

ومن جملة التعاريف السابقة يتضح أن الاقتصاد الأخضر مفهوما شاملا يجمع بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وكذا التكنولوجي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي بطريقة تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية باستخدام التكنولوجيا النظيفة.

## 2.2 أهداف الاقتصاد الأخضر ومتطلباته

عملية انتقال المجتمعات نحو الاقتصاد الأخضر من شأنها أن تؤثر على نوعية الحياة بداخلها انطلاقاً من أنها تحقق ما يلي:

❖ القضاء على الفقر والجوع من خلال اتخاذ تدابير محددة وتعزيز القدرات الإنتاجية الزراعية.

❖ كفاءة استخدام الموارد واستدامة الطاقة.

❖ تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لتحقيق مستوى معيشي لائق للأفراد، ودعم جل عمليات التنمية الإنسانية.

❖ تنفيذ استراتيجيات التنمية القائمة على الابتكار لبلوغ أهداف التنمية المستدامة كاستدامة الصحة، ونمو نظام اقتصادي مستقر...

❖ تبني استراتيجيات وطنية شاملة لمواجهة قضايا التغير المناخي بشكل فعال.

وعليه يتبين أن الاقتصاد الأخضر يشمل أبعاد عديدة اقتصادية، اجتماعية، بيئية وأصبح خيار استراتيجي تتبناه الدول لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

أما بخصوص متطلبات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر فهي: (Sulich , 2021, p.

6863)

النشر واسع النطاق للتقنيات والتكنولوجيات الخضراء لتشمل القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (النقل المستدام، الطاقات المتجددة من رياح وشمس، طاقة هجينة لما لها من دور في حماية البيئة) .

الاستثمار في البحث والتطوير .

دعم التسويق وتعزيز انتشار التكنولوجيا .

يتطلب أيضا انتقال الاقتصاد الأخضر حكومة تعمل وفق مبادئ الحكم الرشيد(مسائلة، شفافية ، حكم القانون )، ومؤسسات مرنة تتعامل بعقلانية وفق ما تتطلبه عملية الانتقال الى الاقتصاد الأخضر. وفق ما تتطلبه عملية التحول للاقتصاد الأخضر من معارف علمية ومشاركة مجتمعية واسعة. (Ben Aza , 2023, p. 50)

### 3. الاقتصاد الأخضر كمقاربة تنموية في الجزائر

يعكس التحول نحو الاقتصاد الأخضر الاهتمام المتزايد للدول لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية، على غرار الجزائر. وقد أقرت العديد من الدول بأهمية وضع خطط للاقتصاد الأخضر وإدراجه في الخطط التنموية لتحقيق الاستدامة وذلك بإشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية خاصة المجتمع المدني.

#### 1.3 الأسباب الدافعة لتبني الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

نذكر منها ما يلي: (خنافر و بن زاوي، 2016، ص 97)

التحديات البيئية التي تواجهها الجزائر مثل: تلوث الهواء، المياه، تغير المناخ، الاحتباس الحراري، استنزاف الأراضي وتدهورها، لذا فالتحول الى الاقتصاد الأخضر يساهم في حل هذه المشكلات وحماية البيئة.

فشل سياسات النمو الغير المتوازن القائم على القطاعات التقليدية كالنفط والغاز، وانعكاساته السلبية على عملية التنمية الاقتصادية، ولذلك لابد من تنويع الاقتصاد من خلال التحول الى الاقتصاد الأخضر لتنويع مصادر الدخل.

الدراسات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة والتي أثبتت أن التوجه الى الاقتصاد الأخضر من شأنه أن يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة لتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

التخفيف من ظاهرة الفقر، خلق فرص العمل ومواجهة التحديات البيئية المختلفة.

المرحلة الانتقالية التي مرت بها الجزائر نتيجة تراجع أسعار البترول وانعكاساتها السلبية على مسار العملية التنموية والتي تتطلب إستراتيجية بديلة للتنمية وقد اعتبر الاقتصاد الأخضر منهج تنموي بديل.

### 2.3 آليات مشاريع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة:

يعد الاقتصاد الأخضر نموذج من نماذج التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية من خلال الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد البيئية والاعتماد على سياسات وإستراتيجيات صديقة للبيئة، وقد نص الدستور الجزائري الجديد على أهمية البيئة معتمدا في ذلك على أهم المبادئ المكرسة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

#### - الإطار التشريعي الداعم للاقتصاد الأخضر في الجزائر :

عملت الجزائر جاهدة على إتباع نهج طاقوي نظيف، وفي هذا الإطار شهدت الهيئات والمؤسسات التشريعية قفزة نوعية من بين العديد من المراسيم والقرارات نذكر منها ما يلي: (يبو، 2022، صفحة 629)

✓ القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، بحيث تم التركيز على الاستغلال العقلاني لهذه الطاقات وتطورها، بما يحافظ على البيئة من التلوث والاحتباس الحراري.

✓ قانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة، بحيث كان لهذا القانون التوضيح في كل ما يتعلق بمصادر الطاقة وأشكالها، وطرق التعامل معها، وكيفية استغلالها وترقيتها في إطار التنمية المستدامة.

#### - الإطار المؤسسي الداعم للاقتصاد الأخضر:

حرصا منها على المضي قدما نحو الانتقال الى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، قامت السلطات الرسمية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات نذكر منها ما يلي: (عبد الهادي، 2017، ص ص 577-578)

✓ صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية: انشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23 جويلية 2002 في قانون المالية التكميلي لسنة 2002، موجه لمكافحة التصحر وتنمية الأراضي وتوسيع مناطق الرعي في الأوساط السهبية.

✓ الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للأقاليم: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لعام 1995 وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم وإنشاء مشاريع اقتصادية تستعمل فيها التكنولوجيات النظيفة.

✓ صندوق البيئة ومكافحة التلوث: تم إنشاؤه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي.

#### - الجباية الخضراء:

وضعت الجزائر الأدوات الاقتصادية ومالية من أجل الحفاظ على البيئة نذكر منها ما يلي:

(Zegrier, 2022, p. 706)

-الضريبة على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة.

-الضرائب على تلوث الهواء، الضرائب على الوقود وعلى المنتجات البترولية.

-الضريبة على الأكياس البلاستيكية.

-حوافز للتخلص من النفايات الصناعية الخطيرة.

-فرض رسوم إضافية على مياه الصرف الصناعي.

#### 3.3 آليات مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

اعتبرت الجزائر الاقتصاد الأخضر كوسيلة من وسائل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، من خلال استدامة النمو الاقتصادي (تنوع الاقتصاد، رفع الدخل، خلق مناصب شغل، دعم الابتكار، التقليل من الفقر...).

وقد عملت الجزائر للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر تدريجيا بالاعتماد على جملة من المخططات والمشاريع التنموية نذكر منها ما يلي:

#### -مخطط النمو الخماسي(2015-2019):

هو مخطط خاص بالاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر ( الطاقة المتجددة، المياه، الصيد البحري، السياحة، الفلاحة، النقل المستدام...). من أجل السعي نحو بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع للتخلص من التبعية للمحروقات(البترول والغاز)، وكذا العمل على دعم التطور التكنولوجي باعتباره مطلب ضروري للانتقال نحو الاقتصاد

الأخضر، وتحسين تنافسية الشركات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز استفادتها من الابتكارات التقنية والتأهيل وغيرها. (Africa, 2022, p. 2)

#### - البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة:

إن الانتقال الى الطاقة المتجددة (الطاقة الخضراء) يستجيب لأهداف عديدة متعلقة بالبعد الاقتصادي، كفاءة الطاقة والمسؤولية البيئية.

تعتمد الجزائر في توليد الطاقة على الموارد الهيدروكربونية، لكن مع انخفاض أسعار البترول والاعتماد بصفة كبيرة على عوائد النفط(البترول والغاز) قررت الجزائر البحث عن موارد طاقوية تساهم في حماية البيئة من خلال إطلاق البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة كبرنامج طموح، ومن المنتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء من مختلف الطاقات المتجددة خلال الفترة 2011-2030 نحو 22000 ميغا واط أي ما يعادل 40 بالمائة من إنتاج الكهرباء إجمالي للاستهلاك الداخلي. (Ben Aza , 2023, p. 64)

#### - مجال النقل المستدام:

هو قطاع مهم لتحقيق الاستدامة ويشمل وسائل النقل التي تحافظ على البيئة وتوفر الطاقة مثل النقل الكهربائي باعتبارها وسائل نقل نظيفة ومنخفضة الانبعاث، توفر السلامة للأشخاص وتقلهم بأسعار معقولة (SEBTI & BEN TERKI , 2020, p. 615)، مما دفع السلطات الجزائرية إلى اتخاذ إستراتيجية قطاعية لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة من خلال إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1216 كم والإطلاق القادم لمشروع إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا. (زينات ، 2023، ص 17)

#### - في مجال المياه:

باعتبار ان المياه تلعب دور حيوي في العملية التنموية وفي حياة الإنسان(الصحة العامة) وفي حماية البيئة، وهو ما يتطلب إدارة المياه بشكل فعال ومستدام (استخدامها وتوزيعها) والعمل على توعية الناس بأهميته. (SEBTI & BEN TERKI , 2020, p. 615)

نذكر في هذا الإطار مشروع عين صالح-تمنراست- لتلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب ويطلق عليه بمشروع القرن، الخاص بالنقل الهيدروليكي من منطقة البيان "عين صالح" نحو تمنراست ويسمح بتزويد المياه الصالحة للشرب لأكثر من 9000 شخص، إضافة إلى إستراتيجيات تحلية المياه وهو برنامج طموح لتأمين إمدادات مياه الشرب في

المدن الساحلية وكذا الداخلية لتأمين جزء كبير من تعبئة المياه الصالحة للشرب لأكثر من 25% للسكان. (جحيش و بن رحمون، 2023، ص 179)

#### -إعادة رسكلة النفايات:

يقصد بها عملية إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى ومنها إعادة تدوير البلاستيك، الورق، والمخلفات المعدنية وتحويلها إلى طاقة وأسمدة للحد من تلوث البيئة والمحافظة عليها لتحقيق التنمية المستدامة. (بلخشي، 2021، ص 46)

وقد بذلت الجزائر جهود وإستراتيجيات لإدارة النفايات الصلبة، من خلال إزالة المفرغات العشوائية التي فاقت عام 2013، 300 مفرغة وطنيا، وتم استبدالها بمراكز للردم التقني، وكذلك عملت السلطات على توجيه مستثمرين للاستثمار في مجال تدوير النفايات، وتم أيضا إنجاز نموذج "خطة أديلان الجزائر للطاقات المتجددة" القائم على تدوير نفايات الخشب والحديد والكارتون وفرزها لتحويلها إلى المصانع المختصة لرسكلتها. (زينات، 2023، ص 17)

#### - في مجال المباني الخضراء (التخضير البنائي والتصميم):

يقصد بها تطبيق تقنيات خضراء في عمليات تصميم المباني للتقليل من استهلاك الموارد الطبيعية والتداعيات السلبية على البيئة والتخصيص الفعال لهاته الموارد وكفاءة استخدامها واستخدام موارد صديقة للبيئة قبل وبعد وأثناء عملية التصميم. (SEBTI & BEN TERKI , 2020, p. 615)

وقد بادرت الجزائر عام 2010 بمشروع إنشاء المدينة النظيفة بوقزول قدرت تكلفة إنشائها حوالي 302 مليون دولار وقد دعم الصندوق العالمي للبيئة هذا المشروع بـ 8,2 مليون دولار. (زينات، 2023، ص 18)

#### 4.3 العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

لا يمكننا تحديد العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة دون التطرق الى مفهوم التنمية المستدامة.

تعرف اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED)1987 التنمية المستدامة على أنها "التنمية القادرة على تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون أن يكون ذلك على حساب

قدرة الأجيال المستقبلية على أن تفي باحتياجاتها". ( MARI ALTHAUS, 2013, p. 16)

وهناك تعريف آخر مقدم من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) يعتبر أن فهم التنمية المستدامة يبنى على تكامل القضايا البيئية والتنمية لإشباع الحاجيات الإنسانية، وتحسين مستويات معيشة جميع الأفراد (الأجيال الحالية والمستقبلية)، ويبقى القضاء على الفقر من المتطلبات التي لا غنى عنها في التنمية المستدامة. ( MARI ALTHAUS, 2013, p. 19)

يهدف الاقتصاد الأخضر الى دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال تقليل الانعكاسات السلبية للتنمية على البيئة وتشجيع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، في حين أن التنمية المستدامة تهدف الى تلبية حاجيات الجيل الحاضر دون مساومة حقوق الأجيال المستقبلية لتلبية حاجياتها الأخرى والترابط بين المصطلحين هو الحفاظ على الموارد الطبيعية قدر المستطاع وإدارة استخدامها بشكل كفؤ بما يشمل المياه والأرض والغابات ...، وهذا لما لها من أهمية للحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامة الموارد لتلبية حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

لهذا فالعلاقة بينهما هو ارتباطهما في تحقيق نفس الأهداف في مختلف الأبعاد اقتصادية كانت أو اجتماعية أو بيئية. (Ait Bara & Baar, 2014, p. 04)

بذلك يشكل الاقتصاد الأخضر كمسار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم عملية الإنتاج والاستهلاك المستدامين باعتبار أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد دائري circle economy يهدف الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام كحماية البيئة والتنوع البيولوجي biodiversity تعزيز الرفاه الاجتماعي للأفراد well being وتمكينهم للحصول على مختلف الخدمات من صحة وتعليم ...، مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية social justice في التوزيع داخل الأجيال ودون التمييز بينهم خاصة فئة الأقليات minorities في ظل احترام حقوق الإنسان human rights respect وهو ما أكدته مؤتمر ريو 20+ على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة. وعليه فان العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل وهي أيضا علاقة تكاملية ترابطية.

#### 4. الإطار القانوني المنظم لدور المجتمع المدني وصلاحياته في مجال حماية البيئة:

##### 1.4. صلاحيات المجتمع المدني وفق قانون 10-03:

نجم عن التغييرات الجوهرية التي شهدتها النظم السياسية على مستوى العالم، والتي عبر عنها صامويل هنتغتون بالموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي، إطلاق حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعرف بأنها مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرباة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها. (شكر و مورو، 2003، ص 43)

هذه التنظيمات منها من ينشط على المستوى الوطني والأخرى على المستوى المحلي موجهة نحو تحقيق الصالح العام في مجالات عديدة ولعل أهمها تلك التي تعمل في المجال البيئي (الجمعيات البيئية) لحماية البيئة.

يختلف الإطار القانوني المنظم لدور المجتمع المدني وصلاحياته في مجال حماية البيئة من دولة إلى أخرى، ويعد القانون رقم 10/03 القانون الرئيسي الذي ينظم الشؤون البيئية في البلاد وهو بمثابة الإطار العام لحماية البيئة، ركز هذا القانون على القواعد الأساسية لتسيير البيئة وإصلاحها عبر تدعيم الإعلام البيئي وكذا تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مجال حماية البيئة. (حمياز ، 2021، ص 179)

ومن صلاحيات مؤسسات المجتمع المدني وفقا لقانون البيئة 10/ 03 نذكر مايلي:  
(عمارة و بلغيث ، 2021، ص ص 430-431)

##### - الدور الاستشاري:

كما هو وارد في المادة 35 من القانون 10/03 إذ تستطيع الجمعيات البيئية تقديم المشورة للحكومات حول كيفية التعامل مع قضايا بيئية محددة وإعلام الجهات والسلطات المختصة بمختلف التجاوزات والمخالفات في مجال البيئة.

##### - التمثيل القضائي:

حيث تمنح للجمعيات الناشطة في المجال البيئي الحق في رفع دعاوى قانونية أمام القضاء لحماية البيئة، ولملاحقة المخالفات البيئية مما يزيد من مصداقية نشاط الجمعيات وبلوغ أهدافها، كما هو منصوص في المادة 37 من القانون 10/03.

- الدور التشاركي:

من خلال المساهمة في عمليات اتخاذ ورسم السياسات المتعلقة بالبيئة لا سيما أن القانون رقم 10/03 أعتبر الجمعيات الناشطة في مجال البيئة شريكا أساسيا للحكومة في مجال حماية البيئة.

يتضح مما سبق في سياق الطرح التنموي انه تم التركيز على المقاربة التشاركية Approach Participatory لتوسيع مجال الحكم Gouvernance القائمة على قضايا المشاركة Participation، التمكين Empowerment، اللامركزية Decentralization. (GRAVENTA, 2004, pp. 149-150)

من خلال إشراك القوى الاجتماعية على غرار المجتمع المدني في حيثيات العملية التنموية، وفي سيرورة العمليات التي تمس شؤون حياتهم، باعتبار أن الجمعيات تعتبر تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية، وتعمل الحكومات التي طبقت مبادئ الديمقراطية التشاركية على دعم جهود الجمعيات التطوعية انطلاقا من مبدأ الحق في النصح والاستشارة كما حدث في دول أمريكا اللاتينية. (B.C., 2007, p. 153)

وفي ظل الاستجابة الحكومية لتوسيع مجال الحكم عملت الجزائر على إشراك الجمعيات في عمليات اتخاذ ورسم السياسات البيئية، كما هو مبين أعلاه في القانون 10/03.

**2.4 الدور التوعوي والخدمي للمجتمع المدني لتفعيل الاقتصاد الأخضر في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة:**

توجد العديد من الجمعيات البيئية التي تعمل على دعم الاقتصاد الأخضر والحفاظ على البيئة باعتبارها مسؤولية جماعية في ظل تفاقم المشاكل البيئية في الجزائر، والتي تستدعي مقاربة تكاملية تعاونية بين كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية خاصة الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة، وذلك من خلال جهودها في نشر الوعي البيئي أو ما يسمى بالتوعية البيئية.

التوعية البيئية هي عملية توجيه الانتباه وزيادة الوعي لدى الأفراد والمجتمعات بشأن قضايا البيئة ومشاكلها المختلفة كتلوث الهواء، تلوث المياه، تغيير المناخ، التصحر... وتحفيزهم على تغيير سلوكياتهم، واتخاذ إجراءات إيجابية لحماية البيئة والحفاظ عليها للأجيال الحالية والمستقبلية.

تشمل التوعية البيئية مستويين هما:

#### - التوعية البيئية العامة:

تستهدف الجمهور بشكل عام تستخدم اللغة البسيطة لجذب انتباه المواطنين وتسلط الضوء على القضايا البيئية، وتعزيز فهم الناس لأهميتها وتشجيعهم على التحرك ميدانيا لحماية البيئة، وتبنى سلوكيات صديقة للبيئة كطرق الاستهلاك وغيرها من السلوكيات، وتوفير رقابة لمختلف البرامج وتأثيرها على البيئة.

#### - التوعية البيئية الخاصة:

تستهدف فئات معينة ومحددة من الأشخاص أو المجموعات في المجتمع، نظرا لعلاقتها بالمجال البيئي كمسؤولي الشركات الصناعية نظرا لتأثير النشاط الصناعي على البيئة، حيث تقوم بوضع برامج مخصصة لأرباب العمل قصد توعيتهم بخطورة أنشطتهم وتوفير الحلول المناسبة للتحديات البيئية.

تتضمن التوعية البيئية بنوعيتها حملات إعلامية وتوعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة كعقد ملتقيات وورشات عمل وندوات لتقديم معلومات للتعريف بأهمية البيئة ومشكلاتها، جذب اهتمام الأفراد وتشجيعهم على المشاركة، وزيادة الوعي نحو سلوكيات أكثر استدامة في المجتمع. (عمارة و بلغيث ، 2021، ص 431)

إلى جانب الدور التوعوي الذي تقوم به الجمعيات الناشطة في مجال البيئة للتحسيس بضرورة تغيير السلوكيات السلبية للمواطن المضررة بالبيئة، والمساهمة الإيجابية لحمايتها في حالة ما كان هناك اعتداء على البيئة تلجأ هذه الأخيرة إلى تنظيم مسيرات واحتجاجات للفت انتباه السلطات إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الضرر، في هذا السياق نذكر المسيرة التي نظمتها "جمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث بمدينة عنابة" لوقف نشاط مركب أسمدال للمواد الفوسفاتية الذي يقذف نفاياته في البحر دون معالجة، وقد شارك فيها فئات مختلفة من مختلف الأعمار تنديدا لهذه الممارسات، مما جعل السلطات العمومية تفكر بجدية في غلق هذا المصنع. (واعلي، 2014، ص 257)

والشيء نفسه يقال على "جمعية البيئة لمدينة وهران" على تنظيمها لمسيرة احتجاجية منددة بخطر مصنع الصناعة في قلب المدينة الذي لوث المحيط وأثر على السواحل البحرية نتيجة رمي نفاياته في البحر دون معالجة، مما جعل السلطات المحلية تتخذ قرارا بتحويل

المصنع من المحيط الحضري للمدينة الى منطقتين صناعيتين. (واعلي، 2014، ص 257)

#### 3.4 نماذج عن الدور الخدمي للجمعيات البيئية للترويج للاقتصاد الأخضر:

- مشاركة الجمعيات البيئية في مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر في الجزائر:

السد الأخضر هو مشروع يهدف للحد من ظاهرة تقدم الرمال نحو الشمال، بدأ هذا المشروع في سبعينيات القرن الماضي، يمتد على مساحة تقدر (4,7 مليون هكتار) بأربعة ملايين وسبع مائة هكتار من الأشجار، وعلى طول 1500 كيلو متر، ويعرض يساوي 20 كيلو متر، كما يضم ثلاثة عشر ولاية، ورغم النتائج الإيجابية التي حققها في إقامة جدار طبيعي لوقف زحف الرمال إلا أن المشاكل البيئية المتمثلة في شح المياه، ونشوب الحرائق أتلّف أجزاء كبيرة من الغطاء النباتي خاصة تلك التي شهدتها في سنة 2021 عبر 21 ولاية، وهو ما جعل السلطات الجزائرية تعيد بعث مشروع السد الأخضر في المرسوم التنفيذي 20-213 لمحاربة التصحر وكمقاربة جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. (سلاماتي، 2023، ص 95)

كما تم تخصيص 75 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2023 - 2030 لتجسد عملية التشجير، وباعتبار هذا المشروع قائم على التشجير فقد أكدت السلطات على أهمية اشراك الطاقات الشبابية المنخرطة في الجمعيات البيئية، وكذا المؤسسات الناشئة للمساهمة في أعمال تنويع الثروة الغابية وغرس أنواع من الأشجار المنتجة القابلة للاستغلال والاستهلاك. (الجزائرية، 2023)

وقد ثمنت جمعيات بيئية عديدة قرار إشراك المجتمع المدني في الحملة الوطنية للتشجير على غرار "جمعية أصدقاء البيئة في البلدة"، إذ تعتبر شريكا فعالا للمحافظة على الغابات في نجاح حملات التشجير وإبرام اتفاقيات لنقادي التشجير العشوائي وضمان المتابعة الميدانية، وقد تم إبرام اتفاقية التزام مع 13 جمعية بيئية، وتم تجسيد أكثر من 90% من برنامج التشجير الخاص بهذه الجمعيات حيث قامت هذه الجمعيات، بتشجير قرابة 18,000 شجرة موزعة على 34 هكتار، فيما استكملت محافظة الغابات البرنامج المقرر المتمثل في غرس نحو 181,000 شجيرة من مختلف الأنواع مع مراعاة خصوصية كل منطقة. وتم أيضا عقد العديد من الدورات التكوينية للجمعيات البيئية المتعلقة بتقنيات الحفر والغرس والسقي التي تتلاءم مع خصوصية كل صنف غابي. (الجزائرية، 2022)

والحال نفسه مع "جمعية حماية الطبيعة والبيئة في قسنطينة"، حيث كان لها دور في توطيد الجهود لحماية والحفاظ على الثروة الغابية، من خلال إبرام اتفاقيات مع 18 جمعية ناشطة في المجال البيئي مع محافظة الغابات لإعطاء دافع أكبر لبرنامج التشجير الذي سيمس 53 هكتار من المساحات الغابية. (الخضراء، 2021)

#### - مدى مساهمة المجتمع المدني في تسيير النفايات :

لقد أرسى قانون حماية البيئة قواعد شراكة مع جمعيات حماية البيئة، باعتبارها شريك فعال في عملية تسيير النفايات وإعادة تدويرها، ل يتم تحويلها إلى مواد خام ومن ثم إعادة تصنيعها لتصبح مواد قابلة للاستخدام من جديد، وذلك بالتنسيق مع الهيئات الرسمية الإدارية بهدف خلق اقتصاد تدويري، من خلال توعية المواطنين بضرورة الحد من كميات النفايات التي تنتجها، وهو ما أكدته المدير العام للوكالة الوطنية للنفايات حيث أكد أن إحصائيات عام 2030 تشير إلى أن 13 مليون من النفايات المنزلية منها 32 بالمائة من نفايات مواد التغليف، وأن زيادة الاهتمام بإعادة تدوير هذه المواد يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال عقد اتفاقيات شراكة بين الوكالة الوطنية للنفايات والجمعيات البيئية. (الجزائرية، 2023)

#### 5. خاتمة:

أدى النمو الاقتصادي الناجم عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية كنتيجة لتبني مقارنة الاقتصاد إلى حدوث العديد من الكوارث الطبيعية، على غرار التلوث تغير المناخ؛ الاحتباس الحراري؛ التصحر، وأمام هذا الوضع البيئي المتأزم تعالت الأصوات المنادية بضرورة تبني مقارنة قائمة على ضرورة الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد الطبيعية للتوفيق بين الموارد المحدودة والطلب المتزايد عليها من جهة، والتقليل من معدلات التلوث وانبعاث الغازات السامة من جهة أخرى.

وقد اعتبر الاقتصاد الأخضر المقاربة البديلة التي من شأنها إيجاد الحلول للمعضلات البيئية وكآلية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات والمبادرات على المستوى العالمي، تماشياً مع مخرجات المؤتمرات والقمم العالمية الرامية والداعية إلى أولوية حماية البيئة، بدلا عن مبدأ النمو أولا والتنظيف لاحقا، ومع زيادة الوعي البيئي لدى صناع القرار، وكذا تنامي دور الفواعل الغير الرسمية المساهمة في صنع السياسات البيئية

على غرار المجتمع المدني في الدفع نحو الاقتصاد الأخضر كخيار حتمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والجزائر كغيرها من الدول بذلت جهود معتبرة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، بدءا بالإطار القانوني والتشريعي المنظم للسياسات البيئية في مجال الاقتصاد الأخضر. لأن هذا الأخير يعتبر كآلية من آليات حماية البيئة وكنهج لتحقيق التنمية المستدامة؛ والذي أصبح أمرا حتميا ولن يتحقق ذلك إلا بتكثيف الجهود سواء من قبل الهيئات الرسمية وغير الرسمية بضرورة وضع إستراتيجية وطنية شاملة للدفع للأمام نحو الاقتصاد الأخضر، عبر تعديل القوانين وتفعيل الإجراءات الرادعية التي تمنع تلوث البيئة وبناء شراكة متينة مع الجمعيات الناشطة في المجال البيئي، ووضع إطار قانوني مشجع لدور المجتمع المدني وتحريره من القيود المفروضة عليه خاصة القيود المادية وتنويع مصادر التمويل.

## 6. قائمة المراجع:

MARI ALTHAUS, L. (2013). Green Transformation Towards Sustainable Development, a comparative analysis of the Green Transformation concepts by UNEP, OECD, and WBFU through the Lens of Transformation Development. Germany: Graduate center for development studies.

- SEBTI, K., & BEN TERKI , A. (2020). Green Economy The Trail to Sustainable Development Opportunities and Risks. *Journal of Financial Accounting and Managerial studies*, 7(1).
- شكر ع, و م. (2003). *المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية*. دمشق: دار الفكر.
- Africa, U. N. (2022). *The Green Economy in Algeria : An opportunity to diversify and stimulate Domestic production*. USA: UNITED NATIONS Economy commission.
- Ait Bara, H., & Baar, A. (2014). Energy transition and sustainable Development in Algeria: Economic review. *Journal of Business and Finance*, 8(1).
- B.C., S. (2007). *GOOD GOVERNANCE AND DEVELOPMENT*. United Kingdom: Palgrave Macmillan.
- Ben Aza , H. (2023). Algeria Strategy to shift towards a Green economy.. the Energy transition as a strategic option management any economics research. *Journal of Management and Economics Research*, 5(3).
- GRAVENTA, J. (2004). Participatory Development or Participatory Demoing? Participatory approached to policy and Governance. *Journal of Participatory learning and actor*(5).

- Sulich , A. (2021, 06 29). *the Green Economy Development factors envision 2020 sustainable Green Economic Development and application of now action management*. Consulté le 09 01, 2024, sur International Business information managment association: <https://wir.ue.wroc.pl/info/article/WUTbbab8b7e64ee4ef49c7bcd051d28d06/>
- Zegrier, A. (2022). Futures of Green Economy in Algeria. *Journal of Economy studies and researches in renewables energies*, 9(1).  
- الجزائرية, و. أ. (2022). *البلدية: الجمعيات البيئية شريك فعال في إنجاح حملات التشجير*. Consulté le 09 02 2024, 02, sur <https://www.aps.dz/ar/regions/123238-الجزائرية-2022-03-20-14-06-44>
- الجزائرية, و. أ. (2023). *السد الأخضر: تخصيص 75 مليار دج لبرنامج إعادة التأهيل خلال 2023-2030*. Consulté le 09 02 2024, 02, sur <https://www.aps.dz/ar/economie/141334-75-2023-2030>
- الجزائرية, و. أ. (2023). *تفسير النفايات: ضرورة تعزيز العمل المشترك بين الهيئات الإدارية والمجتمع المدني*. Consulté le 09 02 2024, 02, sur <https://www.aps.dz/ar/videos/monde>
- الخضراء, أ. (2021). *جمعيات بيئية بقسنطينة تثنى إشرافها في العمليات وتوعي*. جريدة النصر.
- بلخشي, م. (2021). *الاقتصاد الأخضر كآلية لضمان الأمن البيئي*. مجلة معهد العلوم الاقتصادية, 24(01).
- جحيش, ي. & بن رحوم, ج. (2023). *الاقتصاد الأخضر في الجزائر كأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة*. مجلة *المشكلة الاقتصادية والتنمية*, 2(1),
- حمياز, س. (2021). *دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر*. مجلة *الأدب والعلوم الاجتماعية*, 18(02),
- خنفر, ع. & بن زاوي, ع. (2016). *الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول*. مجلة *الدراسات الاقتصادية والمالية*, 9(3),
- زينات, أ. (2023). *نحو تبني الاقتصاد الأخضر في الجزائر*. واقع وآفاق. (مجلة *المشكلة الاقتصادية والتنمية*, 2(1).
- سلاماتي, ل. (2023). *محاورة التصحر: تجربة السد الأخضر في الجزائر*. Dans *كتاب أعمال ملتقى القانون الدولي وتحديات التغير المناخي*. لبنان: مركز جيل البحث العلمي.
- عبد الهادي, م. (2017). *الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر*. مجلة *البحوث العلمية في التشريعات البيئية*, 7(2),

- عمارة ن. & .، بلغيث ، ص. (2021). تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتنمية الوعي البيئي في الجزائر - دراسة قانونية على ضوء أحكام القانون 10--03مجلة الواحات للبحوث والدراسات. (03)14 ,
- واعلي ، ج. (2014). مشاركة المجتمع المدني في حل المشاكل البيئية .المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل , 1(1).
- ييو ، ك. (2022). دور المسؤولية الاجتماعية في دعم المؤسسات الخضراء بالجزائر .مجلة الفكر المتوسطي , 11(01).